الخصائص الاجتماعية والتربوية للمترشحات، وأثرها في نشاطهن خلال الحملة الانتخابية

فاطمة يوسف حمدان البلوشي

قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي

جامعة السلطان قابوس– سلطنة عمان

المستخلص:

هدف البحث إلى تحليل الخصائص الاجتماعية والتربوية للمترشحات لمجلس الشورى، والتعرف على أثر هذه الخصائص في استجابة الناخبين ودعمهم للمترشحات أثناء العملية الانتخابية. واعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي مستخدمة طريقة المسح الاجتماعي الشامل، ومنهجية التحليل الكمي والكيفي للبيانات باستخدام الأساليب الاحصائية التحليلية، واستخدمت الباحثة المقابلات الجماعية البؤرية للحصول على معلومات أكثر عمقاً للمساعدة في تفسير نتائج البحث. وتوصلت الباحثة إلى وجود علاقة عكسية بين التقدم في العمر وعدد مرات الترشح للتمثيل السياسي، وتوصلت الباحثة إلى ارتفاع القوة النسبية للمترشحات من فئة متوسطات الدخل من (400 إلى أقل من 800) ريال عماني بنسبة 30.8 %، ، ثم الفئة التي يتجاوز دخلها من (800 إلى أقل من 1000) ريال عماني بنسبة 23.3%، يليها بفارق بسيط نسبيا فئة (أكثر من 1000) ريال عماني بنسبة 21.7%، ثم (أقل من 400)ريال عماني بنسبة 20.0 %، والفئة التي ليس لديها دخل خاص بنسبة 4.2 %.

الكلمات المفتاحية: الخصائص الاجتماعية والتربوية، الانتخابات، الترشيح.

Social and psychological characteristics of female candidates, and their impact on their activity during the election campaign

Abstract:

The research amid to analyze the social and educational characteristics of female candidates for the Shura Council, and to identify the impact of these characteristics on the response of voters on their support for female candidates during the electoral process. The researcher relied on the descriptive analytical using the Comprehensive Social Survey method, the methodology of quantitative and qualitative analysis of data using analytical statistical methods, to delve into the dimensions, the researcher used focal group interviews to obtain more in-depth information to help interpret the research results.The researcher has reached a set of results, the most important of which is the existence of an inverse relationship between advancing age and the number of times running for political representation. The researcher found an increase in the Relative Strength of female candidates from the average income category from(400 to less than 800) Omani riyals by 30.8%, then the category whose income exceeds (800 to less than 1000) Omani riyals by 23.3%, followed by a relatively small margin category (more than 1000) Omani riyals by 21.7%, next (less than 400)Omani riyals by 20.0%, and the category that does not have a special income by 4.2%,

Key words: Social and educational characteristics, elections, candidacy

مقدمة:

شهدت المجتمعات المتقدمة تطورات كبيرة في كافة ميادين الحياة خلال العقود الماضية، وأسهمت تلك التطورات في تغيير أنساق الحياة الاجتماعية والسياسية، وانعكس ذلك على زيادة معدلات مشاركة المرأة في

الحياة العامة بمجالاتها المختلفة. وقد واجهت المرأة أشكالاً من التمييز والاستغلال خلال مراحل التطور، فكافحت طويلاً للحصول على حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية (Krook et al, 2010: 2).

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة محوراً أساسياً في العملية الديمقراطية لأي دولة، وأحد المؤشرات التي تعكس التقدم الذي أحرزته العملية السياسية. كما أنها تعتبر شرطاً من شروط المواطنة النسائية الفعلية وترسيخا لحقوقها ودورها في الحياة العامة. ومن هنا جاء التركيز على المستوى المحلي والدولي لتفعيل مشاركتها في العمل السياسي بما يعكس واقع المرأة ودورها في عملية الإصلاح والتنمية السياسية، وخصوصاً في دول المنطقة العربية التي بدأت تتجه نحو الاهتمام بتحسين أوضاع المرأة ومشاركتها في العمل السياسي (البراش، 1998. 42).

يعتبر موضوع المشاركة السياسية للمرأة من المواضيع الهامة التي تستحق البحث والمناقشة والتحليل، وذلك لكونه يلقى اهتمام المشتغلين في السياسة والقائمين على التخطيط في المجتمع ويعود الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة إلى أسباب عدة من أهمها، الدور المتنامي الذي بدأت المرأة تمارسه في مختلف ميادين الحياة السياسية والاجتماعية (Merton,1961.22) ومن ثم انخرطت المرأة في نشاطات متعددة من ضمنها النشاط السياسي، فطرقت المرأة باب السياسة واستطاعت أن تثبت وجودها على الصعيد السياسي في العديد من الدول، وذلك من خلال مشاركتها السياسية المتنامية، سواء كان ذلك من خلال تقلد منصب سياسي، أو العضوية بحزب، أو بالانخراط بأشكال المشاركة السياسية الأخرى (Lowry,1998.113).

لكل مجتمع له معاييره الاجتماعية وقيمه الثقافية. هناك عدد من الاختلافات بين الثقافات المختلفة فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة. من منظور شرقي، يستخدم النظام الأبوي ليكون النظرية المهيمنة لتنظيم الممارسات المجتمعية فيما يتعلق بقضايا المرأة. النظام الأبوي يعني أن الرجال يهيمنون على النساء في المجال العام حيث تفضل مجتمعات الشرق الأوسط في كثير من الأحيان الثقة والاعتماد على الرجال بدلا من النساء. ونتيجة لذلك، أدى ذلك إلى تقييد المرأة وعزلها عن مختلف جوانب الأنشطة السياسية. وقد أدت هذه النظرة الاجتماعية التقليدية والمحافظة إلى إبطاء الحضور الفعال للمرأة في جميع المجالات السياسية، وكلفت النساء بأدوار هامشية في المجال العام، على الرغم من أن النساء أثبتن قدرتهن على المشاركة الفعالة في المناطق العامة التي يسيطر عليها الذكور (عبدالرزاق، 2005. 105).

لذا قوة إرادة المرأة العمانية هي نقطة حاسمة أخرى. إذا لم تكن المرأة العمانية راضية عن الوضع الحالي، فيجب أن تكون قادرة على التعبير عن آرائها وتحدي الحواجز الحالية من أجل تحقيق إمكاناتها وإظهار قدراتها على الازدهار ولها دور فعال في المجتمع حيث يوجد في عمان عدد كبير من العضوات المتعلمات والمؤهلات اللواتي يستحقن معاملة متساوية مطلقة من قبل المجتمع مثل الرجال (السويدي،2012. 94).

مشكلة البحث:

برزت سلطنة عُمان كدولة رائدة في التمكين السياسي والدبلوماسي للمرأة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث كانت الدولة الأولى التي تعيّن امرأة لتمثيلها في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، وجاء دخول المرأة العُمانية في السلك الدبلوماسي مبكرا في عام 1975م إلى أن تم تعيين أول امرأة عُمانية لتولي منصب سفير في عام 1999م، وتم تعيين امرأة عُمانية بمنصب سفير في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2005م لتصبح أول سفيرة لدولة عربية في أمريكا، كما تمثل المرأة العُمانية بلادها في عدد من المنظمات الدولية منها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، ومندوبية سلطنة عُمان الدائمة لدى الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة المرأة العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) وغيرها.

وقد أثبتت المرأة العُمانية عبر الأعوام جدارتها في تولي مهام العمل الدبلوماسي، ونجد اليوم مشاركة مطّردة لها في المجال الدبلوماسي حيث بلغ عدد النساء العاملات في هذا المجال في سلطنة عُمان ما يقارب 249 دبلوماسية، أي ما نسبته 31% من إجمالي عدد الموظفين في وزارة الخارجية، في حين تبلغ نسبة العاملات منهن في بعثات سلطنة عُمان بالخارج ما يقارب 20% من إجمالي موظفي البعثات. كما أصبحت المرأة العُمانية تعمل دبلوماسية –بل وتترأس بعثة بلادها– في العديد من البلدان المهمة اقتصاديًا وسياسيًا، كذلك نجدها تتقلد مناصب قيادية مهمة داخل الوزارة كترؤسها لدوائر ومكاتب مهمة.

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة العمانية في العملية السياسية، من خلال تحليل الخصائص الاجتماعية والتربوية للمترشحات، وأثرها على نشاطهن في العملية الانتخابية.

أسئلة البحث:

ما هي الخصائص الاجتماعية والتربوية التي تمتلكها المترشحات لمجلس الشورى؟

ما هي أثر هذه الخصائص الاجتماعية والتربوية في استجابة الناخبين ودعمهم للمترشحات؟

كيف تؤثر الخصائص الاجتماعية والتربوية في قدرة المترشحات وتنظيم حملات انتخابية ناجحة؟

ما هو دور الخصائص الاجتماعية والتربوية في تشكيل سمعة المترشحات وصورتهن العامة أمام الناخبين؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث كونه من الأبحاث الأولى التي تتناول تحليل الخصائص الاجتماعية للمترشحات لمجلس الشورى، وأثره في نشاطهن خلال العملية الانتخابية. خصوصاً في المرحلة التي تزايدت فيها نسبة المشاركة السياسية للمرأة، نتيجة تزايد مستويات التعليم والنمو الاقتصادي الذي شهدته السلطنة وتنطلق أهمية البحث أيضاً من أنه يتناول موضوعاً حيويا ومهما، يشكل مطلباً حضارياً وتنموياً، كما أن له أهمية كبيرة في تحليل

العوامل والمتغيرات المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية من وجهة نظر المرأة المترشحة نفسها، كونها تدرك أكثر من غيرها هذه العوامل بما يساعد على وضع استراتيجيات وبرامج مستقبلية.

وقد يسهم تحليل الخصائص الاجتماعية للمترشحات ومعرفة كلاً من المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الترشح بدور كبير في تحسين الأداء الانتخابي العام وفي الأداء المتعلق بالمرأة بشكل خاص.

منهج البحث:

مصادر البيانات: اعتمدت الباحثة على المصادر البشرية (المترشحات لمجلس الشورى) والمصادر الرمزية (الوثائق) في جمع البيانات، محددةً مجتمع البحث في النساء المترشحات لمجلس الشورى (من الفترة الثالثة 1998 إلى الفترة العاشرة 2023).

أسلوب البحث: المنهج الوصفي التحليلي، وهو أنسب المناهج لطبيعة البحث، التي تستخدم طريقة المسح الاجتماعي الشامل كطريقة منهجية في الحصول على المعلومات باستخدام الاستبانة التي تكفل الوصول إلى معلومات عن مختلف محاور البحث ومتغيراته. وبما أننا نتناول الموضوع من وجهة نظر المترشحات، فإن موضوع المسح هو المترشحات اللاتي سيصفن لنا من خلال الاستبانة خبرتهن في فترة الانتخابات، وقبلها، وتحليل الخصائص الاجتماعية والتربوية للمترشحات، وأثر كل واحدة منهن على سلوكها أثناء العملية الانتخابية ، وهكذا فإن المعلومات التي سيوفرها المسح بواسطة الاستبانة الموجهة للمترشحات ستكون مادة للتحليل الكمي والكيفي في محاولتنا البحثية للاقتراب من معرفة أثر كلا من المستوى التعليمي، العمر، والحالة الاجتماعية والعمل والدخل الشهري مكان الإقامة، والمنطقة السكنية كذلك فترة الترشح وعدد مرات الترشح للانتخابات، وعدد مرات النجاح.

مفاهيم البحث:

الخصائص الاجتماعية والتربوية للمترشحات: تشير إلى الصفات والميزات التي تؤثر على تفاعلهن مع المجتمع والبيئة المحيطة بهن.

الوعي الثقافي: فهم المترشحات للتنوع الثقافي والاحترام للتفاوتات الثقافية يعتبر أحد الخصائص الاجتماعية.

الوعي بالمسؤولية الاجتماعية: تتضمن هذه الخصائص القدرة على فهم الأثر الاجتماعي والبيئي لقراراتهن وأفعالهن، والالتزام بتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع (المعولية، 2002. 136)

الإجراءات المنهجية للبحث:

هدف البحث، إلى تحليل الخصائص الاجتماعية للمترشحات لمجلس الشورى وأثرها في نشاطهن خلال العملية الانتخابية، فإن الأسلوب الوصفي التحليلي يعد الأسلوب الملائم للبحث، وقد اعتمدت الباحثة على منهجية التكامل بين التحليل الكمي والكيفي للبيانات، حيث استخدمت في التحليل الكمي الأساليب الإحصائية التحليلية،

كالمتوسطات المرجحة للمتغيرات المستقلة لكل بعد من أبعاد البحث؛ بهدف معرفة أولوية المتغيرات المؤثرة في دعم المرأة العمانية للتمثيل السياسي (Mari,2003.185).

مصادر البيانات: المصدر الملائم للحصول على البيانات يتمثل في: **المصدر الأول:** بشري (النساء المترشحات لمجلس الشورى) من الفترة الثالثة 1988 إلى الفترة العاشرة 2023. و**المصدر الثاني:** وثائقي (رمزي) يتمثل في التقارير والإحصاءات المحلية العمانية (الكتاب الإحصائي السنوي2020) وإصدارات وزارة الداخلية، ووزارة التنمية الاجتماعية، علاوة على الكتب والدراسات حول موضوع البحث.

الخصائص الاجتماعية للمترشحات، وأثرها في نشاطهن خلال الحملة الانتخابية.

خصائص المترشحات: تضمنت الاستبانة أسئلة خصائص المترشحات تتضح فيما يلي:

الخصائص العمرية: يبين الجدول رقم (1) الخصائص العمرية للمترشحات.

جدول رقم (1) توزيع المترشحات حسب العمر

العمر	المترشحات	
	ك	%
(40-30)	70	% 58.4
(50-41)	46	% 38.3
(60-51)	4	% 3.3
المجموع	120	% 100

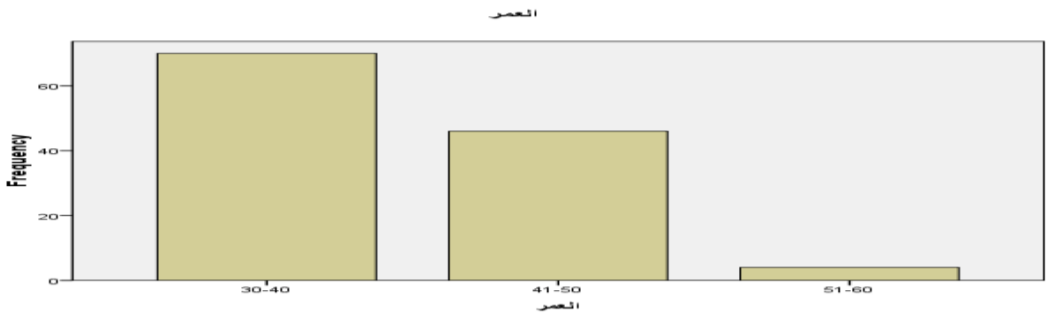

شكل رقم (1) توزيع المترشحات حسب العمر

يتضح من جدول رقم (1) أن جميع المترشحات يقعن في المرحلة المتوسطة من العمر، (وهي الفترة الممتدة من 30سنة لأقل من 60 سنة)، وأن أغلبية المترشحات اللاتي طبق البحث عليهن يقعن في الفئة العمرية من 30 إلى 40سنة، وبلغ عددهن 70مبحوثة بنسبة 58.4% من إجمالي المبحوثات. كما يوضح الجدول أيضا أن المترشحات في الفئة العمرية من 41 سنة إلى 50 سنة وبلغت نسبتهن 38.3%، وأن المترشحات في الفئة العمرية من 51 إلى 60 سنة كن 4 مترشحات فقط بنسبة 3.3%. ويمكن أن نستخلص مبدئيا من هذه النتائج

وجود علاقة عكسية بين التقدم في العمر والترشح للتمثيل السياسي، وقد يرجع ذلك إلى أن هذا الترشح يحتاج إلى وقت وجهد وطاقة في مختلف مراحله، ولعل المترشحات في المرحلة العمرية من 30–40 سنة يتوافر لكثير منهن تلك المقومات مقارنة بغيرهن، كما يحتاج إلى قدر مناسب من التعليم والوعي والذي يتوقع أن تكون المرأة قد حصلت منه القدر المناسب خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي شهدت فتح فرص التعليم والعمل والمشاركة أمام المرأة في المجتمع العماني.

الخصائص الاجتماعية: اقتصرنا في الخاصية الاجتماعية على الحالة الزواجية كما يبين الجدول رقم(2)

جدول رقم (2) توزيع المترشحات حسب الحالة الزواجية

الحالة الاجتماعية	المترشحات	
	ك	%
عزباء	11	9.1
متزوجة	98	81.7
مطلقة	9	7.5
أرملة	2	1.7
المجموع	120	% 100

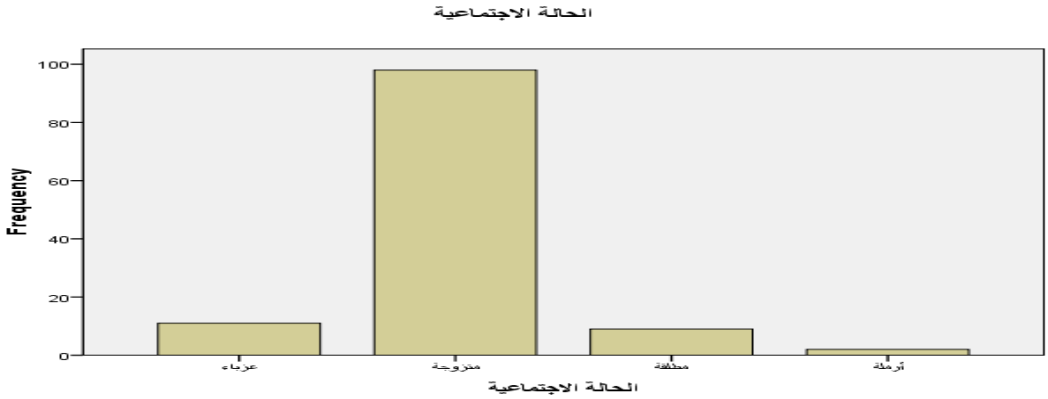

شكل رقم (2) توزيع المترشحات حسب الحالة الزواجية.

يوضح جدول رقم (2) أن أغلبية المترشحات كن متزوجات، حيث بلغ عدد المترشحات المتزوجات 98 مترشحة بنسبة 81.7% من اجمالي المترشحات اللاتي طبق عليهن البحث، ويتسق ذلك مع طبيعة المجتمعات العربية التي يتجه أفرادها نحو الزواج المستقر، كما يشير ذلك أيضا إلى أن زواج المترشحة لم يكن عائقا نحو ترشحها للمشاركة في الحياة السياسية. وهو ما يعكس نظرة ايجابية للمجتمع وأفراده نحو مشاركة المرأة السياسية، ويعد تغييراً في النظرة التقليدية للمرأة بشكل عام. ومن النتائج التي يعكسها هذا الجدول أيضا، رغبة المترشحات المطلقات في المشاركة السياسية، حيث توضح نتائج الجدول أيضا أن المرأة غير المتزوجة أو المطلقة أو

الأرملة قد بادرت للمشاركة السياسية من خلال الترشح لمجلس الشورى، وأن عدم زواج المرأة أو طلاقها أو ترملها لم يمنعها من محاولة افادة وطنها ومجتمعها، وهو مايعكس حساً ووعياً اجتماعيا ناضجاً من ناحية، كما قد يعكس تغير نظرة المجتمع للمرأة وأوضاعها الاجتماعية المختلفة، وهو مايشير إلى قدر من التغير الاجتماعي، وإن لم يصل إلى المستوى المأمول.

3- الخصائص التعليمية: لعل الحالة التعليمية من أهم الخصائص المؤثرة في شخصية المترشحة، وقدراتها، وإمكانياتها في توظيف التكوينات الاجتماعية للنجاح في الانتخابات، والجدول رقم (3) يبين الخصائص التعليمية للمترشحات.

جدول رقم (3) توزيع المترشحات حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	المجموع
ك	0	6	40	19	38	14	3	120
%	0	5.0	33.3	15.8	31.7	11.7	2.5	% 100

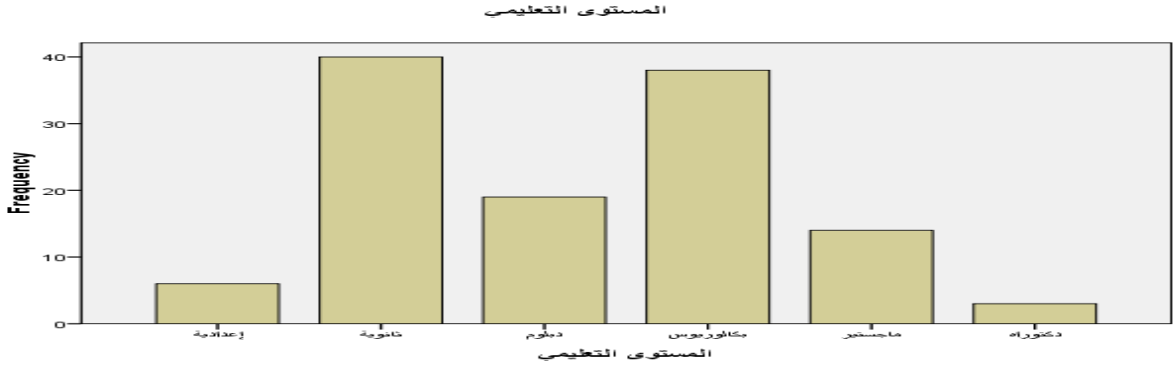

شكل رقم (3) توزيع المترشحات حسب المستوى التعليمي.

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة للنساء المترشحات لمجلس الشورى من حيث المستوى التعليمي تتمثل في المستوى الثانوي بعدد40مترشحة وبنسبة 33.3 % من اجمالي المترشحات، يليها مباشرة فئة الحاصلات على التعليم الجامعي بكالوريوس بنسبة 31.7%، ثم تتدرج في الهبوط التمثيل النسبي لفئة الحاصلات على الدبلوم بعد الثانوي والماجستير بنسبة 15.8% و 11.7% على التوالي، أما الحاصلات على الدكتوراه فكن 2.5%.

4- الخصائص المهنية: قد يلعب موقع العمل دورا أساسيا في تنمية قدرات وإمكانيات المترشحة، وقد يوفر لها سبل الاتصال للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع، وتوثيق العلاقات معهم من أجل كسب أصواتهم، والجدول رقم (4) يبين الخصائص المهنية للمترشحات.

جدول رقم (4) توزيع المترشحات حسب الوظيفة (الحالة المهنية).

الوظيفة	المترشحات	
	ك	%
موظفة في القطاع الحكومي	47	39.2
موظفة في القطاع الخاص	19	15.8
صاحبة عمل خاص	32	26.7
ربة منزل	18	15
متقاعدة	4	3.3
المجموع	120	% 100

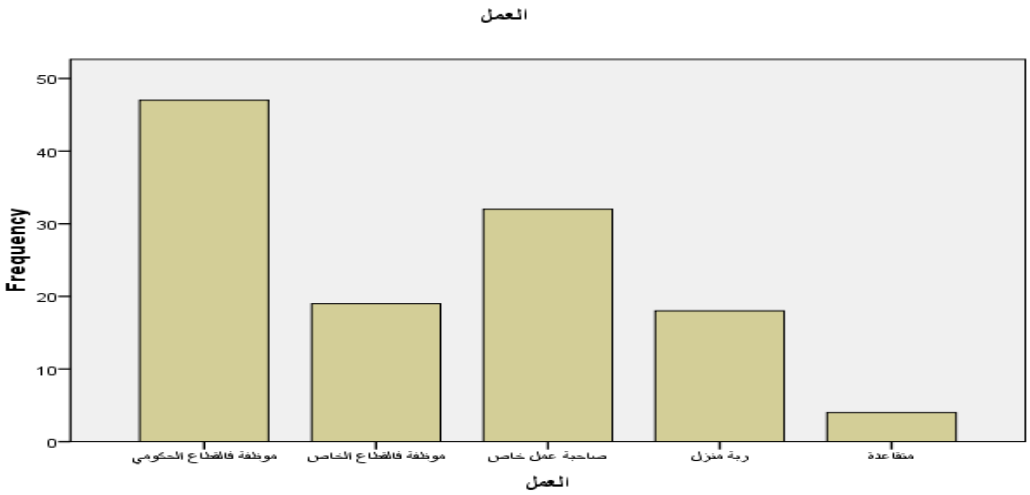

شكل رقم (4) توزيع المترشحات حسب الحالة المهنية.

تعمل المترشحات في وظائف مختلفة تنوعت مابين الحكومية والقطاع الخاص والأعمال الحرة، وربات البيوت، ويظهر من الجدول (4)ارتفاع نسبة العاملات في القطاع الحكومي حيث بلغت 39.2 %، وبلغت فئة صاحبات عمل خاص نسبة 26.7 %، وتدرج في الهبوط فئة العاملات في القطاع الخاص وربات البيوت بنسبة 15.8% و 15% على التوالي، والمتقاعدات نسبة 3.3%.

ويتضح من الجدول أن أكثر من ثلثي المترشحات من العاملات في القطاع الحكومي، وهذا يتسق مع ماورد في جدول رقم (2) الذي يوضح أن الفئة من (30–40) بلغت 58.4%، وهذه الفئة تمثل المترشحات اللاتي يتبوأن مواقع العمل المختلفة بحكم مؤهلاتهن الدراسية، وذلك يتسق مع ماورد في جدول رقم (1) حيث أن نصف المترشحات هن من المتعلمات تعليماً جامعيا، ويشغلن وظائف مختلفة.

–**مستوى الدخل:** يشكل الدخل معيارا هاما في الحراك الاجتماعي، كما يؤثر على الاهتمامات والممارسات، فقد يكون مساعدا على المشاركة في الحياة السياسية، والقيام بالمهرجانات الانتخابية، وقد يكون أحيانا معوقا لوصول المرأة للتمثيل السياسي، ويبين الجدول رقم (5) الدخل الشهري للمترشحات.

جدول رقم (5) توزيع المترشحات حسب الدخل الشهري.

الدخل الشهري	أقل من 400	400 – 800	800 – 1000	1000 فأكثر	ليس لها دخل	المجموع
ك	24	37	28	26	5	120
%	20.0	30.8	23.3	21.7	4.2	% 100

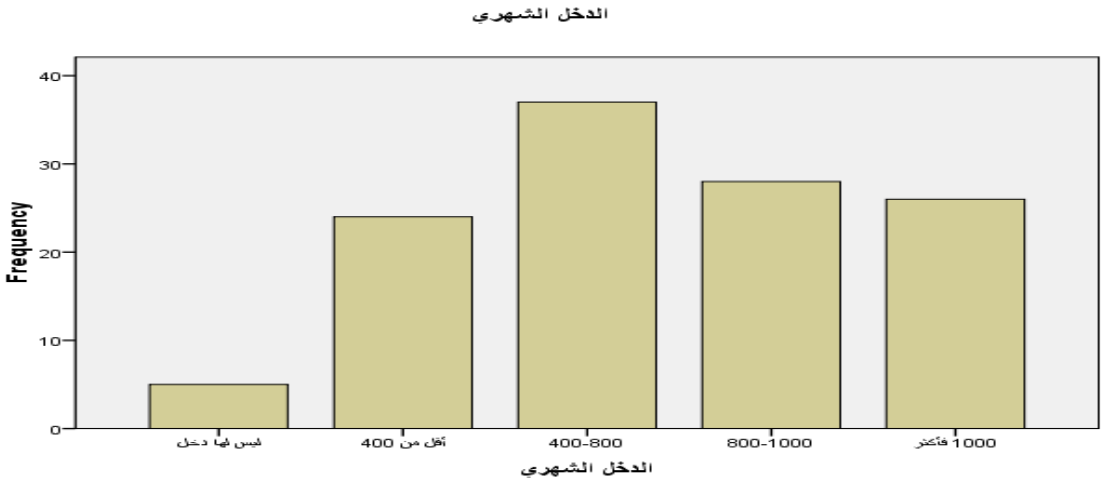

شكل رقم (5) توزيع المترشحات حسب الدخل الشهري.

نلاحظ من الجدول السابق أن الثقل النسبي للمترشحات يتركز في فئة متوسطات الدخل من (400 إلى أقل من 800) ريال عماني بنسبة 30.8 % ، ثم الفئة التي يتجاوز دخلها (800 إلى أقل من 1000) ريال عماني بنسبة 23.3%، يليها بفارق بسيط نسبيا فئة (أكثر من 1000) ريال عماني بنسبة 21.7%، ثم (أقل من 400)ريال عماني بنسبة 20.0 %، والفئة التي ليس لديها دخل خاص بنسبة 4.2 %، وربما يرجع كون معظم المترشحات من فئة متوسط الدخل إلى طبيعة المهن التي تمارسها المرأة المترشحة، حيث إنهن يتركزن في المهن الحكومية والإدارية والأعمال الحرة. إذن فإن المترشحات في المجتمع العماني عادة ما يتركزن في فئة أصحاب الدخول المتوسطة والعالية.

6– مكان الإقامة: يفترض الحس السليم أن المرأة المترشحة التي تسكن في نفس المجتمع المحلي الذي تترشح عنه، تكون أكثر تواصلا معه، وأكثر فهما وقدرةً على الاستفادة من تكويناته في النجاح، والآخر أقل احتمالا

بالنسبة لمن ترشحن عن منطقة لا يسكن فيها، فقد بينت دراسة (اللمكي، 2008) أن الناخبين يفضلون أن يكون المرشح من أبناء الولاية ومقيما فيها، ويبين الجدول رقم(6)مكان إقامة المترشحات.

جدول رقم (6) توزيع المترشحات حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	المترشحات	
	ك	%
في الولاية التي ترشحتِ عنها	117	97.5
خارج الولاية التي ترشحتِ عنها	3	2.5
المجموع	120	% 100

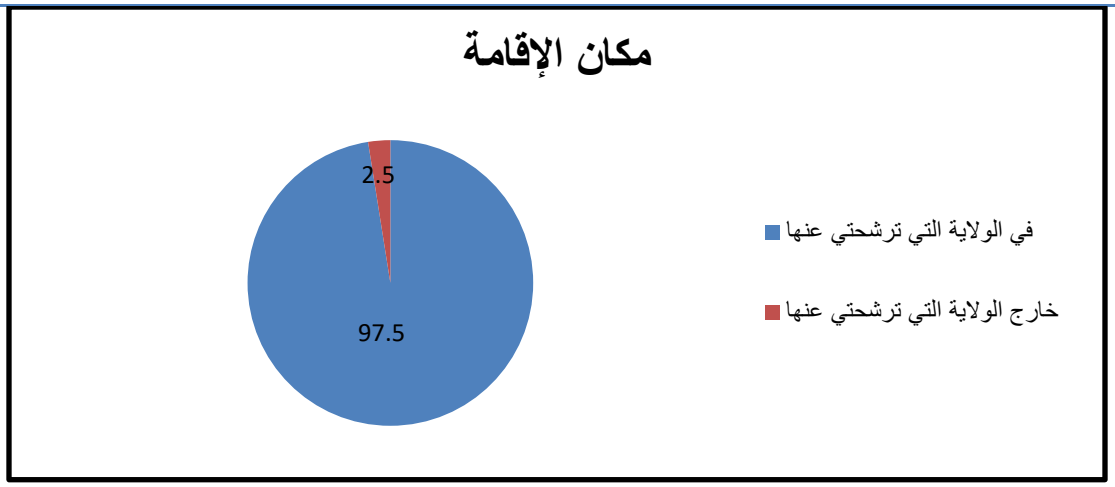

يبين الجدول رقم (6) أن 97.5% من المترشحات يقيمن في الولاية التي ترشحن عنها، وندرة من ترشحن خارج الولاية فبلغت نسبتهن2.5 %، ومن الملاحظ أن بعد مناطق سكن بعض المترشحات عن مقر اقامتهن يحول دون قدرتهن على الالتقاء بأبناء الولاية.

7- طبيعة المنطقة السكنية: فمكان الإقامة بمثابة البيئة التي عاشت فيها المترشحة، ومن المؤكد أن لها تأثير على أسلوب حياتها ونمط تفكيرها، وخوضها للعملية الانتخابية، والجدول رقم (7) يبين طبيعة المنطقة السكنية للمترشحات.

جدول رقم (7) توزيع المترشحات حسب طبيعة المنطقة السكنية.

طبيعة المنطقة السكنية	المترشحات	
	ك	%
ريفية	73	60.8
بدوية	5	4.2
حضرية	42	35.0
المجموع	120	% 100

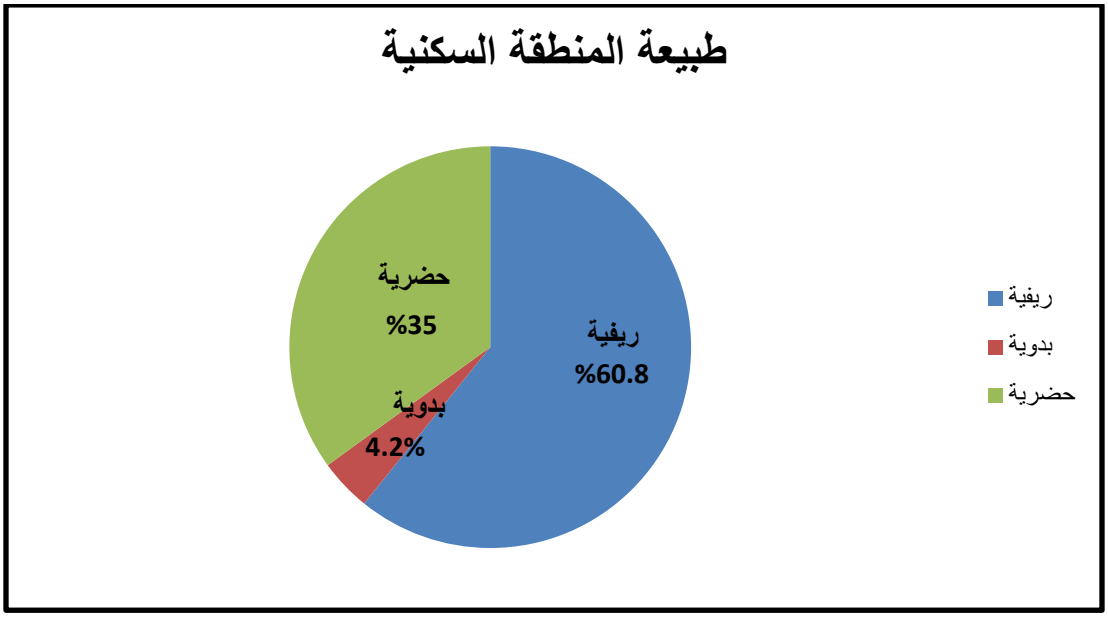

شكل رقم (7) توزيع المترشحات حسب طبيعة المنطقة السكنية.

يوضح الجدول رقم (7) توزيع المترشحات حسب المنطقة السكنية (بدو، ريف، حضر) ويظهر الجدول أن أعلى نسبة للنساء المترشحات من أبناء الريف بنسبة 60.8%، مقابل 35.0% من أبناء الحضر، وتدني المترشحات من البادية 4.2 %.

8- فترة الترشح: لعل فترة الترشح من أهم العوامل المؤثرة في وصول أو عدم وصول المترشحة للتمثيل السياسي، فنلاحظ الفترات الأخيرة السادسة والسابعة زادت درجة الاندماج الاجتماعي والسياسي للمترشحة من خلال إقامة ندوات ودورات تدريبية وتأهيلية بصورة مستمرة؛ لمساعدة الراغبات في الترشح للانتخابات على فهم واستيعاب عملية الترشح ومتطلباتها، ولعبت وسائل الإعلام دورا أفضل مما سبق، ومما يفسر ذلك زيادة أعداد المترشحات في الفترات الأخيرة، والجدول رقم (8) يبين ذلك.

جدول رقم (8) توزيع المترشحات حسب فترة الترشح.

فترة الترشح	المترشحات	
	ك	%
الثالثة	8	6.7
الرابعة	14	11.7
الخامسة	16	13.3
السادسة	24	20.0
السابعة	58	48.3

المجموع	120	100

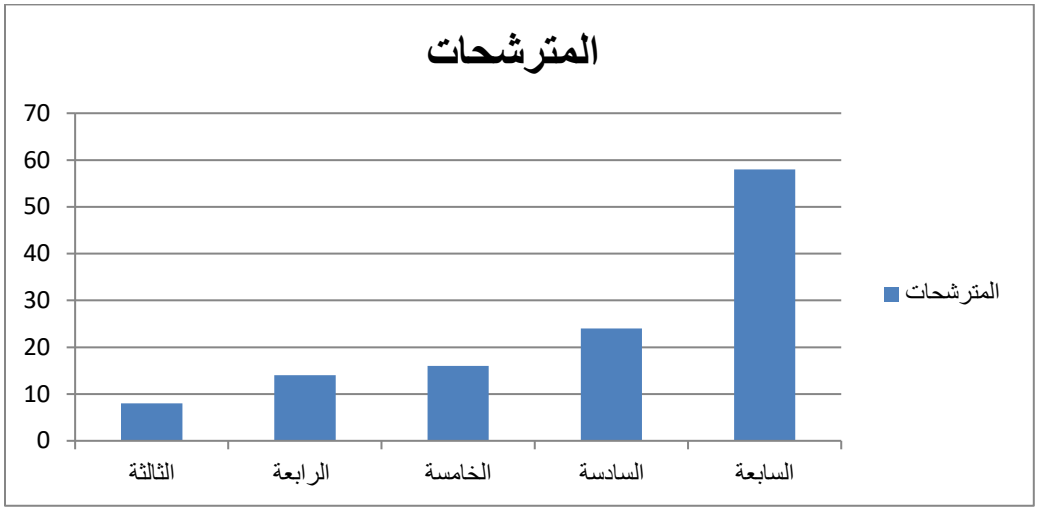

شكل رقم (8) توزيع المترشحات حسب فترة الترشح.

يوضح الجدول رقم(8) توزيع المترشحات حسب فترة الترشح ابتداءا من الفترة الثالثة بنسبة (6.7%)، والفترة الرابعة (11.7)،والفترة الخامسة (13.3%) اللاتي حصلت عليهن الباحثة في فترة إجراء البحث الميداني، وأخذ العدد بالازدياد التدريجي للمترشحات في الفترتين السادسة والسابعة على التوالي بنسبة (20.0%) و(48.3%)، والفترة السابعة وهي أقرب تلك الفترات، فكان من السهل على الباحثة العثور على أكبر عدد من المترشحات فيها.

9-عدد مرات الترشح، ومرات النجاح: لعل عدد مرات الترشح تكسب المترشحة جرعات كافية من التدريب والتأهيل في إدارة الحملة الانتخابية، والجدول رقم (9) يبين عدد مرات الترشح ومرات النجاح للمترشحات.

جدول رقم(9) المترشحات بحسب عدد مرات الترشح ومرات النجاح.

عدد مرات الترشح			عدد مرات النجاح				
مرة واحدة	**مرتان**	**أكثر**	**المجموع**	**ولامرة**	**مرة**	**مرتان**	**المجموع**
60	**53**	**7**	**120**	**116**	**3**	**1**	**120**
50.5	44.2	5.8	%100	96.7	2.5	0.8	%100

أشارت بيانات جدول رقم(9) أن المترشحات اللاتي ترشحن لمرة واحدة بلغ عددهن 60مترشحة بنسبة 50.5 يليها مباشرة اللاتي ترشحن لمرتين بنسبة 44.2، أما اللاتي ترشحن لأكثر من ذلك بنسبة5.8، إن نسبة من ترشحن مرتين وأكثر تؤكد اصرار المترشحة على خوض التجربة وثقتها بنفسها، وأن لديها الإمكانية والقدرة على العمل السياسي، فقد أوضحت غالبية المترشحات أن الهدف من المشاركة ليس لأجل الفوز، وإنما وضع بصمة اجتماعية.

كذلك أوضحت بيانات جدول رقم(9) أن عدد المترشحات اللاتي حالفهن الفوز لمرة واحدة 3 مترشحات بنسبة 2.5%، يليها مباشرة مترشحة واحدة حالفها الفوز لمرتين، مع العلم بأنها في المرة الأولى كانت تعيين من مجلس الدولة. أما ما يشكلن نسبة 96.7% لم يفزن بتاتا في الانتخابات وهذا ما تهدف الدراسة الحالية للكشف عنه، ألا وهو معرفة أسباب عدم حصول المرأة على مقاعد في مجلس الشورى.

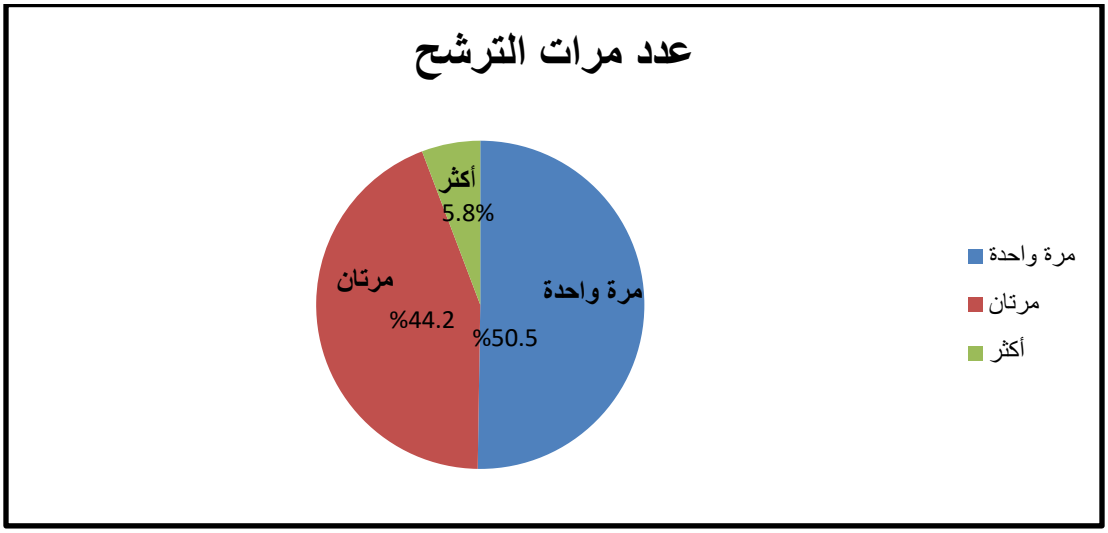

شكل رقم (9) توزيع المترشحات حسب عدد مرات الترشح.

نتائج البحث:

كشفت التحليلات الإحصائية عن التأثير الواضح لعدد مرات الترشح، على مدى الدور الذي تقوم به الأسرة في دعم وتشجيع المترشحة للتمثيل السياسي، حيث تبين وجود أثر دال احصائيا ولمعرفة الفئة الأكثر تأثيرا أتضح أن المترشحات اللاتي ترشحن لأول مرة، هن من يحصلن على الدعم والتشجيع من قِبل أفراد الأسرة، وينطبق ذلك مع ما أوضحته دراسة (المسكري، 2004. 207) أن "المرشح الذي يخوض الانتخابات للمرة الأولى يحتاج كما أكبر من المؤازرة والدعم مقارنة بنظرائه الذين سبق وخاضوا المعترك، لأنه يدخل الميدان للمرة الأولى، ويجد صعوبة في التعامل مع حيثياته. وأفصحت التحليلات الإحصائية عن التأثير الواضح **للمنطقة السكنية**، عن الدور الذي تقوم به القبيلة في دعم وتشجيع المترشحة للتمثيل السياسي، فأتضح أن المترشحات اللاتي ترشحن من المناطق الريفية لا يحصلن على الدعم والتأييد من القبيلة، وقد يرجع ذلك للموروث الثقافي لديهم، في حين لا تميل متغيرات السن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والعمل، ومكان الإقامة وفترة الترشح في التأثير على دور القبيلة في دعم المترشحة للتمثيل السياسي.

كشفت التحليلات الإحصائية عن التأثير الواضح **لعدد مرات الترشح**، على المهارات والإمكانات لدى المترشحة، حيث تبين وجود أثر دال احصائيا مع عدد مرات الترشح، ولمعرفة الفئة الأكثر تأثيرا تم استخدام kruskall post Hoc، فأتضح أن المترشحات اللاتي ترشحن لمرتين، هن أكثر قدرة على توصيل رأيهن

للآخرين، ولديهن نشاطات اجتماعية على مستوى ولايتهن، وحصولهن على جرعات كافية من التدريب في إدارة الحملة الانتخابية، وقد يرجع ذلك للخبرة اللاتي اكتسبنها طوال عشر سنوات من خوضهن للتجربة.

وأفصحت التحليلات الإحصائية عن التأثير الواضح **للحالة المهنية (العمل)**، على مدى توظيف المترشحة لوسائل الاتصال حيث تبين وجود أثر دال احصائيا مع الحالة المهنية ولمعرفة الفئة الأكثر تأثيرا، أتضح أن المترشحات اللاتي يعملن في القطاع الحكومي، هن أكثر قدرة على توظيف وسائل الاتصال المختلفة، ويمكن تفسير ذلك أن بيئة العمل دائما تطور من إمكانيات الفرد، ولتواجد الانترنت في مقر العمل، أمكنهن عمل دعاية إلكترونية، ومن ناحية أخرى وجود نسبة من المترشحات يعملن في المدارس كان بإمكانهن استغلال المسرح المدرسي.

وكشفت التحليلات الإحصائية عن التأثير الواضح **للمنطقة السكنية**، على معرفة التوجه العام للناخبين (على مستوى الأسرة) من وجهة نظر المترشحات، حيث تبين وجود أثر دال احصائيا مع المنطقة السكنية، ولمعرفة الفئة الأكثر تأثيرا، أتضح أن المترشحات اللاتي ترشحن من المناطق الريفية، أيدن أن الناخبة أكثر إذعانا للأسرة خوفا من ضغوطاتها ومضايقاتها.

مقترحات البحث:

ضرورة رفع وتطوير الوعي الاجتماعي العام والسياسي لجميع أفراد المجتمع سواء كانوا رجالا أم نساء، بأهمية مشاركة المرأة في الانتخابات، وأهمية منحها حرية الرأي في اختيارها للمرشحين، باعتبار ذلك من الأولويات التي يتطلبها العمل السياسي.

– ضرورة توجيه المترشحات للاهتمام بالعمل في الأوساط المختلفة للناخبين والتركيز على البعد الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، والتواصل مع المواطنين من خلال الأعمال الاجتماعية التطوعية، وعدم الاقتصار أو التركيز على أيام الحملات الانتخابية فقط.

– بناء برامج تدريبية لتأهيل المرأة المترشحة على المشاركة الفاعلة في الإدارة وعملية صنع القرار.

– تقديم نماذج نسائية متميزة مؤهلة لتحفيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال الفعاليات والأنشطة المختلفة.

–تفعيل دور البحث العلمي ودعمه من خلال مختلف المؤسسات البحثية، وتوجيهه نحو إجراء بحوث ودراسات معمقة ضمن مجلس البحث العلمي، وجامعة السلطان قابوس، أو مراكز متخصصة، وهذا من شأنه تيسير التشخيص المستمر لوضع المرأة العمانية في سياق المشاركة العامة، ويساعد في بناء خبرات وقدرات محلية في مجال تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية، ويعين صناع القرار على اتخاذ القرارات المناسبة في هذا الصدد من منظور وطني بدلا من الاعتماد على خبراء من منظمات دولية فقط، ومن ثم المساعدة على تشكيل رؤية وطنية واضحة مبنية على أسس علمية.

المراجع:

البراش، إبراهيم (1998)، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن.

الطروانة، فاطمة (2009)، دور القبيلة في السلطة سلطنة عمان أنموذجا، جامعة البترا، كلية الآداب والعلوم.

السويدي، وضحى(2012)،ورقة عمل حول التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في المشاركة السياسية، مجلس الدولة، سلطنة عمان.

المعولية، لبيبة(2002)، المرأة في المجال الاجتماعي، في مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة العمانية، سلطنة عمان.

اللمكي سيف (2008)، رؤية المواطنين تجاه تجربة الشورى في سلطنة عمان، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس

المسكري، صالح (2004)، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلس الدولة، سلطنة عمان.

جلبي، علي عبدالرزاق (2005)، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

زايد، أحمد (2005)، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة.

مجلس الشورى(2023)، الوثائق الخاصة بمجلس الشورى للفترة الخامسة، إصدارات مجلس الشورى، عمان.

Krook,M, O'Brista D and Swip k (2010) Military Invasion and Women's, Political Representation' International Feminist Journal of Politics, V12

Merton. R,(1961) social theory and social structure (New York the free press of Glencais Iiinois.

Nelson, Lowry (1998), Gender and political participation in the Chinese country side , Journal of politics, vol 60, Issue 40

Tripp, Aili Mari (2003) The changing face of Africa: Legislatures, Women and quotas. Paper Presented at The Implementation of Quotas, African Experiences, Pretoria, South Africa.